اللجنة 3 : توصيات لجنة حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث الطبيعية

* * *

الرئيس : السيد الفردوسي (وزارة الفلاحة)

المقرر : السيد السباعي العربي (وزارة الصيد البحري)

نائب المقرر : السادة عميل مراد ، الزيادي فؤاد (قطاع البيئة)،لعوينة (Chaire UNESCO)

التوصيات العامة

توصي اللجنة بتتميم المرسوم المتعلق بتنظيم المجلس الوطني للبيئة. قصد إدراج ممثلي المجالس الجهوية كأعضاء رسميين في هذا المجلس وذلك اعتبارا لما يلي:

- الاختصاصات التي خولها القانون رقم 96/47 المنظم للجهات لهذه المجالس في مجال حماية البيئة وإعداد التراب.
- الدور المنوط بالجهات كإطار للتحاور والتكامل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين على المستوى الجهوي.
- الانعكاسات على المستوى التراب الجهوي لمختلف النصوص التي تتخذ على المستوى الوطني.

توصيات تقرير الحالة البيئية بالمغرب

1. إحداث أنظمة تتبع للحالة البيئية ملائمة في إطار توزيع المهام بين مختلف المتدخلين عبر إنشاء شبكات مراقبة متكاملة ومتجانسة (الهواء، الماء، التربة، الساحل،. ..). هذه الشبكات سيكون هدفها الأساسي إغناء قاعدة معلومات جماعية حسب مقاسات وآجال محددة.
2. إثراء التقرير الوطني للبيئة بتقارير جهوية ومحلية ستسند لمفتشيات إعداد التراب الوطني والإسكان والبيئة والمراصد الجهوية والمحلية للبيئة على التوالي في إطار سياسة اللاتمركز لمهام الإدارة المركزية.
3. إعطاء صبغة مؤسساتية للجنة الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة التي تم إحداثها في إطار المشروع الوطني لمؤشرات التنمية المستدامة ، الذي يهدف إلى تحديد مؤشرات وطنية نوعية ستساهم في تحيين التقرير الوطني للبيئة.

توصيات استراتيجية تدبير مستدام للموارد الغابوية

1. تعويض حطب الطاقة بالوسط القروي بالطاقات المتجددة وتعميم استعمال الغاز الطبيعي.
2. الاستبدال التدريجي للنظام الرعوي للماشية إلى نظام مكثف بإعطاء تسهيلات للتمويل، ولعمليات الدعم وللتأطير التقني.
3. تنويع الأنشطة ومصادر الدخل لسكان المناطق الجبلية (السياحة الجبلية، الصناعة التقليدية).
4. إحداث مؤسسة نظام التضامن بين السهول وأعالي الجبال عبر إعادة استثمار بعض الموارد الجبائية بالمناطق الجبلية.
5. بلورة قانون الاستثمار الغابوي على غرار قانون الاستثمار الفلاحة والسياحة.
6. خلق إطار وطني لتنسيق مخططات تدبير المحميات الوطنية للمحيطات الحيوية (محمية أركان ومحمية واحات الجنوب المغربي) .
7. دعم الإشراك الفعلي للسكان المحليين في تنمية وحماية الموارد الطبيعية عبر حملات تحسيسية مع تنويع الأنشطة ومصادر الدخل وإنعاش دور المجتمع المدني في البرامج المحلية.

توصيات محاربة التصحر

1. تكثيف الجهود وتعبئة جميع الإمكانيات لمحاربة التصحر بكل أبعاده المرتبطة بمحاربة الفقر، والمحافظة على الموارد الطبيعية.
2. اعتماد برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر كإطار إستراتيجي وطني لمقاومة التصحر وذلك عبر تفعيل وتعميم مبادئ الاندماج واللامركزية والتشارك.
3. العمل على الرفع من الموارد المالية المخصصة لمحاربة التصحر مع تبني آليات تمويلية تتلاءم ومتطلبات المقاربة التشاركية واللامركزية.
4. الإستفادة من جميع أشكال التكامل والتفاعل بين مختلف البرامج المنجزة في إطار الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن مؤتمر ريو والمرتبطة بالتنمية المستدامة (اتفاقيات التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي).
5. دعم قدرات البحث على الصعيد الوطني في ميدان مقاومة التصحر وتقوية نظم تقييم ومتابعة التصحر وآثار البرامج المنجزة.

توصيات المحافظة على المناطق الجبلية وتنميتها.

1. تنظيم حملات تحسيسية بالنسبة لمختلف المتدخلين خلال السنة العالمية للمناطق الجبلية.
2. سن قانون خاص بالمحافظة على المناطق الجبلية وتنميتها وذلك لتحديد المناطق الجبلية بصفة قانونية والعمل على اندماج التدخلات القطاعية واتخاذ إجراءات تحفيزية لتثمين الموارد الجبلية وكذا إنشاء آليات لتشجيع التشارك والاستشارة مع تحديد المسؤوليات بالنسبة لجميع المتدخلين.
3. إحداث مؤسسات على نمط وكالات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولجن خاصة بالمجالات الجبلية لتسهيل التنسيق والمساهمة في التهيئة المندمجة لهذه المجالات حسب مؤهلاتها وحسب الاحتياجات الحقيقية للسكان دون إغفال المحافظة على الموارد الطبيعية.
4. تهيئي برنامج وطني للتدخل بالمناطق الجبلية ومخططات توجيهية لكل مجال جبلي.

توصيات التدبير المندمج للموارد المائية بالمغرب

1. تدعيم وتدبير العرض الهادف إلى تعبئة موارد المياه المتجددة والغير المعبأة لتأمين حاجيات البلد من الماء.

2. تنمية وتدبير الطلب في ميدان الماء من أجل تثمين الموارد المائية المعبأة وتفادي ضياع الماء وتدهور البيئة.
3. حماية البيئة الطبيعية بوضع ميكانيزمات مالية وقانونية تساهم في تنشيط الحماية والمحافظة على الموارد المائية وكذا وضع إطار مؤسساتي حديث من شأنه أن يقنن إعداد وإنجاز مخططات عمل للتقليص من الآثار السلبية وتمكين السكان المتضررين من المحافظة على مداخلهم.
4. دعم مشاركة القطاع الخاص ومستعملي الماء في تدبير الموارد المائية وتمويل البنيات التحتية المتعلقة بالماء.
5. دعم برنامج استكشاف الطبقات المائية العميقة وخاصة بالمناطق التي تعرف خصاصا في الموارد المائية .
6. اتخاذ التدابير الضرورية لإدماج تدبير الطلب على الماء في السياسة المائية، لاستعمال أفضل للموارد المائية المعبأة و العمل على تفادي أسباب ضياع الماء و تدهور البيئة .
7. تحسين الإطار المؤسساتي والقانوني لتشجيع إدماج تدبير الطلب على الماء في السياسة المائية، و ضمان تنمية مندمجة و متناسقة لقطاع الماء.
8. نهج حوار شامل حول السياسة المائية اللازم إتباعها في المستقبل لضمان حاجيات البلاد من الماء في ظروف حسنة .
9. التحضير في إطار المخطط الوطني للماء ، لأسس سياسة جديدة للماء، طبقا للتعليمات السامية الواردة في الخطاب الافتتاحي للدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء و المناخ .
10. اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع وثيرة تهيئ الأحواض المائية لحماية حقينة السدود .
11. اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بمعايير جودة المياه .
12. دعم الإجراءات ذات الطابع التقني والتحسيسي لعقلنة استعمال المبيدات والأسمدة لمحاربة تلوث المياه الجوفية .
13. العمل على استغلال وتثمين الموارد المائية المعبأة بالسدود بالرفع من وثيرة التجهيز الهيدروفلاحي لتدارك التأخير الحاصل بين منشآت التعبئة ومنشأة الري .
14. تشجيع البحث العلمي في ميدان التعبئة وتدبير واستعمال الموارد المائية .
15. إدماج التكلفة المالية لغرس الأحواض المائية، والسقي بالرشاش أو التنقيط ضمن فاتورة بناء السدود.
16. إنشاء لجنة وطنية تضم الإدارات المعنية والمؤسسات العلمية والتقنية لدراسة جدوى استعمال التقنيات الجديدة والمنافسة لتحلية مياه البحر.

التوصيات الخاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب

1. توضيح مهام كل المتدخلين في مجال الماء الصالح للشرب
2. دعم مالي من طرف القطاع العام لبرنامج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب المتعلق بتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب.
3. تحيين الإطار القانوني و تدعيم تأطير كل المتدخلين و خاصة لتشجيع الجمعيات والقطاع الخاص وذلك بهدف تعميم البرنامج للماء الصالح للشرب.

توصيات خاصة بحماية الساحل والوسط البحري

1. التقدير والاعتراف بالمنجزات المحققة في ميدان التحسيس ونظافة الشواطئ من طرف مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت الرآسة السامية لصاحبة السمو الملكي للاحسناء. وكذا التطوير

الدائم لهذه العملية لتحقيق تحديات سنة 2010 باعتبار الساحل عنصر أساسي في تنمية السياحة الوطنية.

2. تعزيز التنسيق الوطني في هذا الميدان وخاصة على المستوى مراقبة جودة مياه الشواطئ مع العمل على التنمية المستديمة للمناطق الساحلية.
3. وضع مخطط عقلاني لمتابعة تطور حالة الساحل وإعداد دراسة لمعرفة أسباب الانجراف والترمل بالموانئ.
4. وضع إطار قانوني لخلق اللجنة الوطنية لحماية الشواطئ وصيانة بيئة السواحل.
5. إنجاز إجراءات قانونية وقائية، والتعجيل بالمصادقة على قانون السواحل لتحقيق السياسة الوطنية في هذا الميدان وضمان حماية مستدامة للساحل والوسط البحري للمملكة.
6. تحسيس وإشراك المتدخلين المحليين للحفاظ وحماية بيئة المناطق الساحلية في إطار التوجيهات الملكية ، بخلق مراكز الاستثمار الجهوية وذلك بإدماج العنصر البيئي في التنمية المستدامة في إطار برنامج الاستثمار.
7. إعداد اتفاقية شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وجميع الفاعلين لتحقيق مشاريع إعادة هيكلة الشواطئ المهددة بالانجراف بما فيها شواطئ أكادير وطنجة .
8. التعجيل بخلق محطات معالجة المياه العادمة بالنسبة للمدن الساحلية.
9. متابعة وتدعيم عملية التجهيز بالمرافق اللازمة لتطهير ووقاية الشواطئ وإخبار المصطافين بحالة الشواطئ.
10. إتمام وتعميم برنامج حماية بيئة الأحواض المينائية.
11. التعجيل بوضع هيئة دائمة بوزارة البيئة لمحاربة التلوث البحري ودعمها بالوسائل والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.
12. تطوير التعاون الدولي في إطار تبادل التجارب والتكوين المستمر وكذا البحث عن وسائل التمويل.
13. تطوير الشبكة الوطنية لمراقبة جودة المياه البحرية بالمغرب.
14. إعداد وسائل متطورة من أجل الاستغلال العقلاني للساحل بما فيها S.I.G.L .
15. وضع وحدات لقياس ومعرفة المعطيات الهيدروغرافية باعتبارها عنصر أساسي لمتابعة حالة السواحل.
16. تطوير سياسة إعداد مناطق صناعية للتحكم في التلوث ووضع وسائل التطهير اللازمة.
17. دعم عمليات التحسيس والتكوين والبحث وكذا عقد ملتقيات مع إشراك خبراء أجانب قصد تبادل التجارب في هذا الميدان.

التوصيات الخاصة بحماية المجال البحري وثرواته الحية

1. الأخذ بعين الاعتبار شبكة المراقبة المستمرة للوسط البحري الساحلي المتوفرة في المعهد الوطني للبحث في الصيد وذلك في إطار المخطط الوطني للبيئة.
2. تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية للمراكز المهتمة بمراقبة الوسط البحري وحمايته كالمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.
3. الإسراع بإخراج مشاريع القوانين المتعلقة ب:
   - الساحل

- الصيد البحري وحماية الوسط البحري
- المعايير والمقاييس
- الدراسة القبلية للمشاريع العمرانية والسياحية.

4. التهيئة الشاملة مع الأخذ بعين الاعتبار هشاشة بعض المناطق البحرية، كالبحيرات.

التوصيات الخاصة بالكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية

1. تطبيق خطة العمل المتعلقة بالوقاية من المخاطر التكنولوجية والكوارث الطبيعية وذلك بالإسراع ببرمجة الدراسات والمشاريع الخاصة بكل قطاع.
2. تعزيز الإطار القانوني بإدماج المخاطر التكنولوجية و الطبيعية في التشريعات القطاعية وفي وثائق التهيئة الترابية.
3. تعزيز التنسيق والتعاون بين المتدخلين في هذا الشأن لتطبيق خطة العمل المتعلقة بالوقاية من المخاطر التكنولوجية والكوارث الطبيعية.
4. وضع الخطط الخاصة بالوقاية من المخاطر التكنولوجية والكوارث الطبيعية.
5. القيام بدراسة معمقة لمعضلة الأخطار الطبيعية والتكنولوجية ببلادنا والعمل على وضع الركائز الأساسية لسياسة تدبير هذه الأخطار تأخذ بعين الإعتبار إمكانيات المغرب وخصوصياته الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.
6. إشراك الهيئة الوطنية للصيادلة قي إقرار أهداف وتوجهات وتدابير المجال الصحي للبيئة.
7. توقيع اتفاقية شراكة مه هيئة الصيادلة قصد توظيف واستغلال واجهات الصيدليات في كل ما يتعلق بالتثقيف والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة وكذا المشاركة في القيام بحملات تحسيسية.

التوصيات المتعلقة بتنمية المحطات السياحية وتنمية السياحة القروية.

1. العمل على إعداد مخطط وطني لتنمية السياحة الإيكولوجية والتعريف بالمناطق المؤهلة لذلك.
2. بلورة القوانين المنظمة لقطاع السياحة البيئية وسبل تنميتها.
3. إعطاء مزيدا من الأهمية للفضاء الطبيعي والنظم البيئية وصياغة مشاريع بديلة للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية البيولوجية.
4. إدماج الجمعيات في الحملات التحسيسية لخبرتها في مجال التواصل مع السكان المحليين.
5. عقلنة و تقنين تفويت تدبير الشواطئ.
6. الإقرار والحث على القيام بدراسة التأثيرات على البيئة عند العزم على إقامة أي مشروع صناعي وذلك للتمكن من اجتناب كل المخلفات التي تضر بالبيئة وبالمواقع السياحية المتواجدة قربها. (مطارح النفايات الصلبة- محطات المعالجة - النفايات السائلة ....).
7. وضع خطة عمل دقيقة لضمان ظروف تحقيق الحفاظ على الشواطئ ضد التعرية (طنجة وأكادير).
8. حث جميع الفعاليات وتدعيم الوسائل وإيجاد الحلول ضد التلوث والبناء العشوائي بالشاطئ.
9. وضع دفتر تحملات ينص على واجبات والتزامات كل الأطراف المعنية بالحفاظ على البيئة.
10. القيام بدراسة بيئية وإنجاز دفتر تحملات بيئي يدمج دراسة التأثيرات البيئية قبل الشروع في تهيئة الوحدات السياحية.

التوصيات الخاصة بالأبحاث الفلاحية والبيوتكنولوجيا

1. دعم البحث الزراعي والغابوي حتى يمكن لهذه المنظومة الوطنية من مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي وتقوية قدراتها لإيجاد الحلول التقنية لكل مشكل يطرح على البحث في الميدان.
2. تشجيع الاستثمار في الأبحاث الفلاحية و الغابوية وفي كل بحث هدفه المحافظة على الموارد الطبيعية في إطار برامج متعددة الاختصاصات والمؤسسات وهو ما يتماشى مع توصيات"ريو" حول تقوية القدرات الوطنية.
3. تطوير قطاع البيوتكنواوجيا وإدراج هذا المحور الواعد نحو برنامج وطني او هيئة مسؤولة على هذا القطاع لتحديد الرؤيا من اجل تقييم البرامج لتقوية القدرات المؤسساتية.
4. إتخاد التدابير اللازمة للتعجيل بالمصادقة على بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية الذي وقعه المغرب في ماي 2000 وذلك بانطلاق المشاريع الخاصة لتقوية الإطار المؤسساتي الوطني في ميدان السلامة الإحيائية.
5. خلق لجنة وطنية تضم كل الفاعلين في هذا الميدان وذلك لتنسيق الأنشطة المتعلقة بوضع بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية حيز التنفيذ.

توصيات حول إعداد التراب الوطني

1. الأخذ بعين الإعتبار النتائج المتعلقة بالبيئة والتي تم التوصل إليها في إطار الحوار الوطني لإعداد التراب عبر مختلف مراحله.
2. مراعاة التوجيهات المستقبلية المنصوص عليها في المخطط الوطني لإعداد التراب (SNAT) فيما يخص البيئة والتنمية المستدامة.
3. إدماج توصيات الميثاق الوطني حول إعداد التراب، الذي جاء كتتويج للحوار الوطني في البرامج والمشاريع البيئية والتنموية.
4. الإخراج إلى حيز التطبيق الخلاصات التي ستسفر عنها الدراسات القطاعية التي تشرف عليها مديرية إعداد التراب الوطني وخاصة:
   - دراسة حول استراتيجيات تهيئة وتنمية الواحات.
   - دراسة حول الكتلة الجبلية والدير الخاصين بجهة تادلة وأزيلال.
   - دراسة حول استراتيجية وتنمية الأطلس المتوسط.
5. ضرورة تمتين الجهود في إطار السياسة الإيراداوية للتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وذلك بتشجيع الشراكة الفعالة بين القطاعات وتبادل الخبراء والمعلومات على المستوى الوطني والدولي.

الاتفاقيات الدولية

1. وضع الآليات التنظيمية المؤسساتية والقانونية لإدماج مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في إطار الترسانة القانونية البيئية الوطنية وذلك من أجل الاستفادة من الموارد المالية والصناديق الدولية المتاحة على الصعيد الدولي بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا النظيفة وتعزيز القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

توصيات أخرى

1. تبني المخططات الوطنية للتنمية القروية ومحاربة الفقر والحد من آثار الجفاف.
2. تكوين و تأطير المنظمات الغير الحكومية حتى تتمكن من جلب أقصى ما يمكن من الإمكانيات للمغرب من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي بصفة عامة.

3. إيجاد الإطار القانوني الملائم من أجل إعطاء صبغة " المنفعة العامة " لبعض المنظمات الغير الحكومية المعروفة بديناميكياتها في هذا الميدان من جهة ومن جهة أخرى إيجاد إطار معقول للتتبع والتقييم التقني والمالي لهذه المنظمات.

توصيات تفعيل دور المجلس

1. فتح نقاش موسع حول ضرورة تفعيل دور المجلس الوطني للبيئة في مجال التنمية المستدامة بدمج البعد الخاص بهذه الأخيرة ضمن اختصاصاته وبلورته من خلال هيكلته.
2. ضرورة وضع جدولة زمنية محددة لعقد دورات المجلس واعتماد برنامج قار لاجتماعات لجنه، وتعزيز التنسيق مع المجالس الأخرى ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالموضوع.
3. دعم وتقوية تمثيلية وفعالية منظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات العلمية ذات العلاقة بهيكلة المجلس الوطني للبيئة.